الشعب الفلسطيني وتأكيد حقها في هذا التمثيل من منطلق ان هذا الحق يعطيها حقا مماثلا في الدفاع عن قضيته وتقرير مصيرها . وهكذا فقد أعلنت الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني التي عقدت في عمان في آب ١٩٧٠ « ان حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة المركزية لـ م.ت.ف... هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين استنادا الى حقها الطبيعي في كونها الثورة المعبرة عن أماني شعبنا وتطلعاته الاصيلة في تحرير كامل تراب الوطن »(٧٣).

غير ان الخطة المعدة كانت تستهدف انهاء هذا الذي أعلنه المجلس الوطني توطئة لتمرير الحل . وكانت مجزرة أيلول والاحداث المتلاحقة التي أعقبت وانتهت بمجازر الاحراج في عجلون في تموز ١٩٧١ . وكان الناظم الذي يشدها جميعا بسبب واحد هو الانفراد بالحل في ظل الغياب الفلسطيني سواء أكان هذا الحل عن طريق ما لوح به روجرز أم كان ما أعلنه الملك حسين عن استعداده للبحث « في امكان الوصول الى اتفاق ثنائي مع اسرائيل اذا ما قدمت حكومتها اقتراحا واضحا لذلك »(٧٤). ولتأكيد قدرته على التصرف فهو يعلن « ان التنظيمات الفدائية شبه محدودة **ولا تمثل كل ابناء القضية** »(٧٥)، كما يعلن مجلس النواب الاردني ان « كل زعم وادعاء بتمثيل الشعب الفلسطيني انما هو مؤامرة تنطوي على قتل الوحدة الوطنية واثارة الانقسام والفرقة بين ابناء الوطن الواحد ، ويعلن باسم الشعب ان المملكة الاردنية الهاشمية بضفتيها تضم شعبا واحدا ضمن دولة واحدة يمثله جلالة الملك المعظم وسلطات الدولة الشرعية »(٧٦).

ناضلت حركة المقاومة في تثبيت حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني مستندة في ذلك الى اساسين ، فهذا الحق اولا « هو حقنا القومي المطلق المعترف به على المستوى الدولي ولا يشاركنا فيه أحد من غير أهلنا ، وهو ثانيا الحجر الذي نقيمه على ارادة العملاء بالتصرف بحقوق شعبنا وأرضه وقضيته »(٧٧). وقد وضع الملك نفسه على عتبة التصرف بجانب من القضية الفلسطينية عندما أعلن في آذار ١٩٧٢ مشروعه الرامي الى اقامة « مملكة عربية متحدة » من اقليمين اردني وفلسطيني وهو مشروع حاول به جني الثمار التي زرع بذورها عندما صفى الوجود الفلسطيني العلني في الاردن . وينقلنا هذا الموضوع مباشرة الى هوية « الضفة الغربية » والتحدي الكبير الذي واجهته حركة المقاومة بشأنها .

لقد احدثت المجازر التي ابتدأت في ايلول ١٩٧٠ والتعبئة التي رافقتها وتبعتها الموجهة ضد الفلسطينيين شرخا اقليميا في المجتمع الواحد داخل الاردن . وعلى الرغم من ان حركة المقاومة كانت تؤكد في نضالها السياسي على « وحدة الشعب الفلسطيني الاردني » وادخلت نصا في برنامجها السياسي الذي أقره المجلس الثامن (٢/٢٨ الى ١٩٧١/٣/٥) أعلنت فيه « ان حرصنا على وحدة الجماهير الفلسطينية الاردنية ... يؤكد ايماننا بأن وحدة فلسطين وشرق الاردن وحدة قومية نحن مطالبون بحمايتها وتوثيقها ومحاربة كل المحاولات الرامية الى اضعافها وتفكيكها » ، على الرغم من ذلك ، فقد كان واضحا ان هذا الشرخ آخذ في الاتساع بحيث جرى استغلاله في « الضفة الغربية » من جانب بعض الرموز المتعاونة مع الاحتلال للترويج لفكرة اقامة دولة فلسطينية هناك خارجة عن ارادة الاردن من جهة ولكن من جهة أخرى بعيدة ايضا عن ارادة المقاومة . وقد وصف الاخ ابو عمار جانبا من هذه المحاولة في حديث له الى « المصور » القاهرية فقال « لقد جاء الى عمان عدد من شخصيات الضفة الغربية ، ليعرضوا علي الموافقة على عقد مؤتمر في الارض المحتلة يعلنون فيه فصل الضفة الغربية عن الاردن بعد الاحداث الاخيرة [أحداث ايلول] ، وبعد تصورهم ان